وجه عدم التحلو بانه لا مانع لكل منهما سواء وقوع الاخر فاى بهما ارتفع عند انتفع الاخر وذكر المصنف اولا الثانى لا دخل له لانه مشترك ذكرا او لم يذكر والوقت المتعلق لا يكون للمولى تجعله دخيلا اخر فما لا وجه له وسنجى تفصيله فى تالى البرهان
المانع واجيب بان عند الاجماع نعى عند تحقق الارادتين المتخالفتين
معا واما الجواب بانه يجوز ان لا يتخالفا لتساويهما دائما لكمال فالوا به فى جواب
برهان التمانع ملحوظ ... التمانع فلم يسلكوا انه هاهنا مع انه مسلمه بلا فرق وان
رد بانه يلزم توارد العلتين المستقلتين فى التوافق لما رد الشارح الجواب
المذكور على برهان التمانع بهذا الوجه فيتجه دليل المذكور فى المقاصد فهو مشترك
والحاصل انه اورد مسلما احتمال التوافق هنا كما لم يورد وجهها وكان الاولى
ان لا يذكرهما هنا الا وان نظر الى انه مردد للزوم التوارد فهاهنا كانه اشار
به خلفا او رد ههناك والعرض هو التنبيه بمراتب الكلام واحتمال ان لا يتعلق
اراده احدهما بشىء من الطرفين لا الى خلاف جانب مراد الاخر حتى يكون ما ذكر
ولا الى جانب الموافق حتى يلزم توارد العلتين كما ذكره الشارح فلا يتم
شىء من الدليلين فى المقابلين فهو الشق مشترك وتعلق قدرة القادر الى
طرفين معا مستلزم تعلق ارادة اليهما وهو ظاهر او الى واحد منهما
لجواز ان يمل فى ارادة احد الطرفين اكما فيما ليس مقدورا او احد طرفى المقدور
فى يكون لعلة اخرى والقول بان الوارد العلتين المستقلتين ولو لم يكن لا متحيل
كما فى الاجماع والعاقبة وقد صرح به الشارح فى الحواشى على شرح التجريد مستلزم ان يلزم
اى لا بعد مستحيلا على فعل واحد كما فى حمل خشبة واحدة فان قيل يلزم التخلف
ويلزم ان حمل كل شخص تلك الخشبة مغاير بالشخص لتخلف حمل الشخص الاخر
كما البرهان فى حركة الشمس على اصل الخارج واصل التدوير بناء على عدم
تلونه توارد العلتين على سبيل البدل ايضا فلليعمل ليلزم ان يلزم الى العلة
العقد بعد مما هو التخلف الاخر فحله لا استحالة التوارد كما هو عند الاشعرى لا عند المعتزلة
ولا اشكال علينا من هذا الوجه لما هو مقرر من هذا القائل مقدورية كل طرف
ينبغى ان يستلزم المقدورية الطرف الاخر له وانما الاشكال على الاشعرى

٥٥

فانهم ان قالوا المغايرة فعل العبد وفعل الواجب تخصيصا كما يقول الخصم فالصادر بالوجوب
لا يكون فعلا له تخصيصا مع قطع النظر عن عدم صدوره عنه فلكون ... ...
قالوا بعدم المغايرة بالتخصيص فيلزم التوارد فلا ملاحظة اطراف الكلام حتى يظهر
ذلك فعل الموجود الذهنى اه ليس المراد جعله مع كونه موجودا او هنا موجودا
خارجا بل جعل الوجود الذهنى وليس الوجود الخارجى وكذا الكلام فى سائر الصور
والاغراض بجعل سائر الصور وليس اللاحق اعنى كونه شيئا اه اى نفس
بالنسبة مثلا اما جعل النفس الناطقة بالنسبة فليس هو الجسم الابيض بل السيء معدوده
العبد على وجه اخراج لم يبين الوجه الاخر انه علة عن علة العاقل على مثل الرباط
والالات او انه عن علة مطلقا وكان الواجب بيانه ليتضح التسمية مكتسبة العبد
والاعلى تنبيه وتعلق لا يصح ان يقال هذا كانه ... وذلك مكتسب تامل
مثلا ان كان تخصص الشيء والاولى فى التمثيل مثل الثلثة والاربعة فان الزوجية لازم
للثلثة وللفردية مثلا الزوجية والفردية لوازم وهكذا الحقيقة والتاثر
كل وجود تخصيص وكذا وجود التخصيص لكل منهما دركار حالة عتق از كوهر بالكر برست
آنچه كرابيو زد كرد بو لهب ساخت فالاحتياج الى الاخر اه هذا ان
من احتياج الى قدرة العبد ولم يكتف قدرة الواجب واحتاج اليه ولم يحتج
الى الاخر مع ذلك اثرت قدرة العبد فيلزم التوارد كل منهما
محل حسن الغناء المثناة التى بعد على ان يكون للجملة حركة وكل مع حيرة صفة
القادرين وتحمل القادر الموت حيرة ايضا وكانت العبارة الاسلم ان يقول ولا
يستقل تحمل القادرين بعد كل واحد منهما وحده يحملها فان
ساهلوا فى تعالى بعالمين وقالوا انما طابق ما اسنده او بينوه
فى موضع الانوار لان هذا التحويل اصل جعلوا على ظاهره عدوا العمار اسوه
والنص ذكروا الى محل اختيار العقل الجزء الاخر احتمالا لا ان هذا علة
التاخر وتاخر ودفع عنه قوله فما هو لو تحقق على ما بالذات اه اى